

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/153
9 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البنود ٧٢ و ٩٨ و ١٠٤ (ج) من القائمة الأولية*

صون الأمان الدولي

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررین والممثلین الخاصین

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طياب نص النداء الذي وجهه إليكم ٧٥ مثقفاً ألبانيا بارزاً في ١ أيار/مايو ١٩٩٤
بالنيابة عن جميع المثقفين الألبان.

وأكون شاكراً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
ال العامة في إطار البنود ٧٢ و ٩٨ و ١٠٤ (ج) من القائمة الأولية.

(توقيع) بيلومب كولا
الممثل الدائم

المرفق

نداء موجه إلى الأمين العام من المثقفين الألبان في ١ أيار/مايو ١٩٩٤

إن الأحداث الأخيرة المتصلة بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة تحفيز الأمل بأن الأمور أخذت تصل إلى نقطة تحول في حل أزمة البوسنة وقيام الاتحاد بين الكروات والمسلمين، خبر سار، ودليل على اتباع نهج جاد قد يفتح طرقاً وآفاقاً جديدة أمام الدبلوماسية العالمية في سعيها لإيجاد حل عادل وثابت للمشاكل في منطقة البلقان بأكملها.

ويرى المثقفون الألبان أن هذه لحظة حرجة للمسألة الوطنية الألبانية، ويجب أن تؤكّد عودتها إلى جدول أعمال السياسة الدولية ومعالجة الحقيقة التاريخية باهتمام جديد وشعور أكبر بميثاق الأمم المتحدة.

إن تطلعات الشعب الألباني على جانبي الحدود ومصلحة جميع شعوب المنطقة والسلم في أوروبا، تقتضي أن يؤثر هذا الخيط من النور الذي أطل على أفق السياسة الدولية في إعادة فتح الملف الألباني.

وفي الأوضاع الحالية، لا يمكن حل المسائل المعلقة التي برزت نتيجة لتفكك يوغوسلافيا السابقة إلا باتباع سياسات واقعية تراعي الحالات الواقعية وتتقيد بالقانون الدولي الذي تنطلق منه عدة إجراءات متعددة الأطراف. إن مسألة كوسوفو، بوصفها أحد العناصر الأساسية للأزمة البيوغوسلافية، التي لا تعتبر إطلاقاً "مسألة صربية داخلية"، تتطلب بالتأكيد إعادة نظر وإيجاد حل ملائم يقوم على المبادئ الديمقراطية الجديدة.

ومنطقة انطلاق، يتعمّن أن يكون الرأي العام الرسمي وغير الرسمي ملماً بجميع عناصر المسألة الوطنية الألبانية.

إن المعيار الأساسي الحاسم في حل المشاكل من هذا النوع في نهاية القرن الحالي هو مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. والأمم المتحدة ملزمة بتطبيق القانون الدولي. ونحن نرى أن هذا الالتزام آت من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ المعنون "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". ففي الفقرة ١ من ذلك القرار، أعلنت الجمعية العامة "إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة

ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين. وصيفت الفقرة ٢ بطريقة لا لبس فيها: "الجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي". وقد اكتسب مبدأ تقرير المصير تأكيداً مفيدةً جديدةً في وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

إن المجتمع الدولي شريك مباشر في حل المشاكل المتعلقة بالعلاقات بين الأمم والدول. وبالتالي لا حل خارج المبادئ التي كرستها مجموعة من الصكوك الدولية، والأمم المتحدة هي البادئة فيها والوديعة لها في ذات الوقت. ولا يمكن طبقاً لهذه الصكوك إدخال مسألة كوسوفو في عرين نظام الأقلية الوحشى. فإذا وضعنا في الاعتبار أبعادها وتعقيدها فإنها نظام استعماري نمذجي تضاعفه انتهاكات لحقوق الأفراد والجماعات، وليس سوى نظام في الفصل العنصري والتمييز ضد السكان الألبان. وفي هذه الأوضاع، يكون تدخل الأمم المتحدة أمراً لا بد منه بسبب الآثار الناجمة عن زيادة تصعيد الأزمة الألبانية - الصربية الراهنة ومضااعتها في المنطقة وخارجها. وما لم يوقف المحتل الصربي في الوقت المناسب فإنه سوف يشعل محرقة (هولوكوست) بحق ضد السكان الألبان في كوسوفو.

وانطلاقاً من الوضع المذكور، نوجه لكم نحن المثقفين الألبان وقد وحدنا الهدف رغم الحدود التي تفرق بيننا، نداء بضروره معالجة مسألة مستقبل كوسوفو وجميع الألبان الموجودين في جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية السابقة، سواء كانوا في مقدونيا أو جنوب شرق صربيا أو الجبل الأسود، في أسرع وقت ممكن في مؤتمر دولي خاص برعاية المنظمة.

إن المبادئ التالية أساسية للأمة الألبانية جماعة:

(أ) الاعتراف بجمهورية كوسوفو بوصفها دولة مستقلة محابية ذات سيادة، ووضعها تحت مراقبة وحماية الهيئات الدولية؛

(ب) الاعتراف بحق الألبان في مقدونيا (الذين يشكلون ٤٠ في المائة من السكان) في أن يصبحوا عنصراً دستورياً مؤثراً في الدولة؛

(ج) الاعتراف بما للألبان في الجبل الأسود وجنوب شرق صربيا من حقوق وطنية وحقوق الإنسان واحترامها طبقاً لوثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس.

ويتعهد الشعب الألباني بإخلاص بأنه سوف يحترم بدقة نفس هذه الحقوق للأقليات الإثنية.

ونحن مقتنعون تماماً بأن وجود الأمم المتحدة ورعايتها النشطة ضمان قوي لإيجاد وتنفيذ حل عادل وثابت ينهي للأبد الفصل المؤلم للمنازعات والاشتباكات العدائية في منطقة البلقان.

وختاماً نأمل أيضاً بأن تتصرّفوا بالسرعة التي تستدعيها هذه المسألة، فهي تنذر بالتدّهور إلى صراع لا حل له.

تذليل

قائمة الموقعين

رجب اسماعيلي	اسماعيل قدرى	آدم ديماسي
رجب كورسيا	إيسوف لوزاج	عبد الهدى ذي الفقارى
رجب زلاتكو	اسماعيل توركو	علي عليو
رسول شبانى	يوسف فريونى	علي بودرمجا
رفعت لطيفي	قدري روشي	الفرد أوسى
رفعت تكية	كول أشتا	أندروماغي جيرجي
روبرت ندرنيكا	كولي جوجي	أنجلين بيرلوكاج
صبرى حميدى	كوزما لارا	أربين بوتو
سامي ريبشتي	خرىستو فراشيري	أستى بابا
سيت ماناكاو	قدرة فلقا	عظم شكرلى
صلاح الدين البكتيشى	ماهر دومي	بارديل لوندو
سبIRO شكورتى	محمد بردى	سيساك زاديجا
شعبان دميراج	محمددين كولاشى	دريتورو أغولى
شريف دلفينا	محرم ليكا	أليز ببراچ
تريم جياتا	مراد اس قو	إكرم باشا
جواهر سبایو	نعموم بريفتى	إرمير كراتتىجا
جيفات جيچا	نظمى رحمانى	فاطوس عربى
يامر جاكا	نرمىن فلورا	فهمى أغاني
زاندا تورکو	نكهات مصطفى	غنى بوبى
زيف راكاکولي	نيكولا بانو	غازمند زعيمى
ذكر يا كانا	باندىلىي قىينو	حرجي زهيجى
زين الله رحmani	بيتر برينتى	هاليل سيكجا
زينون قيلا	رمضان سكولى	حملة بزهانى
ضياء شکودرا	رامز كلimentى	حفظى إسلامى
زانى سيكو	رمزي نسيمى	إنقا مولا
